وعنوانها : ٢٠ شارع هانيفييم ، حيفا ، اسرائيل . ومديرها هو بيجال تريفون ، ولها وكلاء معتمدون في المناطق المحتلة واسرائيل، وبعض هؤلاء من العرب ، ونجحت حتى الان في تسجيل اسماء ٤٠٠٠ شخص (اي توقيع عقود معهم) ، ولكن قلة منهم هاجروا بالفعل ، وبامكان السلطات العسكرية ارغام الاخرين على الهجرة .

الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية : شهدت الزراعة في الضفة الغربية تغيرا جذريا ، فالخضار التي تزرع هناك لم تعد تصدر للبيع (في الاسواق العربية كما قبل ١٩٦٧) بل ترسل للتصنيع في اسرائيل ، وهذا ما جعل الزراعة في الضفة مرتبطة بالصناعة الاسرائيلية ، التي تعمد الى تصدير ما تصنعه من خضار عربية الى أوروبه . وحظرت اسرائيل أيضا زراعة الحبوب في الضفة منذ اوائل ١٩٦٨ على اعتبار ان زراعتها مقتصرة على اسرائيل وحدها ، وبذلك اصبح مزارعو الضفة يعتمدون على اسرائيل في هذا المجال . وقد قبل المزارعون العرب بهذه التغييرات مرغمين نظرا لخضوعهم للحكم العسكري ، مما يسلبهم حقوقهم ويضطرهم لقبول كل ما يملى عليهم ، والا فانهم سيعرضون انفسهم لعقوبة لا طائل لها . من هنا يظهر ان جميع ضروريات الحياة ، اللهم الا التنفس ، خاضعة لتصريح من السلطات العسكرية في الاراضي المحتلة للحصول عليها او القيام بها . وعلى الصعيد السياسي ، حظرت هذه السلطات ايضا كافة اشكال النشاط السياسي ، حتى في الانتخابات البلدية منعت المرشحين من القيام بحملات انتخابية او بعقد اجتماعات او القيام بسوى ذلك من النشاطات . وكذلك فان الاحزاب السياسية محظورة ، ولا يسمح أيضا برفع اية شكاوى ضد السلطات العسكرية ، ونتيجة لسياسة الكبت هذه بات الناس مرغمين على القيام فقط بما تريدهم السلطات العسكرية ان يقوموا به . وهناك بعض « الصناعات الجزئية » بدأت في النشوء في الضفة ، كما بدأت المصانع الاسرائيلية في فتح فروع لها هناك لتصنيع المنتجات التي تحتاج الى أيد عاملة كثيرة .

مسألة الجنسية الاسرائيلية : كل طفل يولد في اسرائيل من أبوين يهوديين يسجل على بطاقته بأنه مواطن ، واذا لم يكن من أبوين يهوديين تترك خانة الجنسية فارغة . واذا كان أبواه يحملان الجنسية الاسرائيلية يحق له طلبها عندما يبلغ من العمر ما بين ١٨ و٢١ سنة . وقانونيا يمكن منح الجنسية لفئتين من السكان فقط : ١) اليهود بما [illegible] المتحدون ، ٢) ابناء الذين يحملون [illegible] الاسرائيلية ، وما عدا ذلك (٧٠ الفا) لا يحق لهم الحصول على الجنسية ، وكذلك الامر بالنسبة لاطفالهم ، جيل بعد جيل .

قانون الغائب ــ الحاضر : يطبق هذا القانون على الناس الموجودين في اسرائيل ولكنهم غائبون عنها قانونيا وذلك بقصد « سرقة » أراضيهم ، ويقع ضمن هذه الفئة كل عربي لا يستطيع ان يثبت انه كان (ولو ليوم واحد) تحت الحكم اليهودي خلال الفترة الممتدة من ١٥ أيار ١٩٤٨ وحتى آذار ١٩٤٩ . والمنطقة المعروفة باسم المثلث الصغير في اسرائيل هي من فئة الغائب ــ الحاضر ، وهي عبارة عن احياء فقيرة عربية يقطن فيها العمال العرب الذين يعملون في تل أبيب وحيفا .

أنظمة الدفاع للعام ١٩٤٥ : للحاكم العسكري بموجب هذه القوانين البريطانية الحق في كل شيء: نفي اي شخص دون تحديد المدة ، سجن اي شخص دون تحديد المهلة ودون محاكمة ، حظر المطبوعات كيفيا ، فرض الاقامة الجبرية على الاشخاص في قراهم او مدنهم دون تحديد المدة لذلك . وقد طبقت هذه القوانين في الاساس ضد اليهود في الفترة الممتدة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ ، وكانت موضع انتقاد رجال القانون اليهود ، وقد وصفها شابيرو ، وزير العدل الاسرائيلي ، حاليا ، بأنها « أسوأ من القوانين النازية » . اما اليوم فلا تطبق هذه القوانين سوى على العرب . وقد حاولت اختبار مدى جدية تطبيقها فعمدت الى اصدار بعض النشرات دون تقديمها الى الرقابة ، ورغم ذلك لم اعتقل . فمثل هذه القوانين لا تطبق الا بحق العرب . وهكذا عندما كتب الشاعر الفلسطيني توفيق زياد مجموعة شعرية في نيسان ١٩٧١ دون عرضها على الرقابة وحاول عدد من الشبان العرب توزيعها في الناصرة اعتقلتهم السلطات الاسرائيلية ولكن هذه السلطات نفسها لم تعتقل الشبان اليهود الذين قاموا بتوزيع هذه المجموعة في قاعة المحكمة ، وهذا ما دفع المحكمة الى اسقاط الدعوى . وهكذا نرى ان هناك سيفا مسلطا على رقبة كل عربي في اسرائيل . ومن